الأمم المتحدة

A/57/757–S/2003/329

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 March 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، يشرفني أن أرفق طيه البيان التالي بشأن العراق الذي اعتمد في المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كوالالمبور في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (انظر المرفق).

ويشرفني كذلك أن أطلب تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٦ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زين الدين **يحيى**
القائم بالأعمال المؤقت

180303 180303 03-28459 (A)
0328459

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

بيان بشأن العراق

نحن، رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المجتمعين في كوالالمبور يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقد درسنا ببالغ القلق الوضع الخطير والمتدهور بسرعة بسبب شبح الحرب الذي يلوح في العراق.

ندرك تمام الإدراك المخاوف التي أبداها الملايين في بلداننا، وفي أنحاء أخرى من العالم، الذين يرفضون الحرب ويؤمنون، كما نؤمن، بأن الحرب على العراق ستكون عاملا مزعزعا للاستقرار في المنطقة بكاملها، وستكون عواقبها السياسية والاقتصادية والإنسانية وخيمة على جميع بلدان العالم، لاسيما دول المنطقة.

نكرر التزامنا بالمبادئ الأساسية لعدم استخدام القوة واحترام سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي وأمنها.

نؤكد من جديد التزامنا ببذل جهودنا من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة الراهنة. ونحيي ونؤيد جميع الجهود الأخرى المبذولة من أجل تلافي الحرب على العراق وندعو إلى المثابرة في بذل هذه الجهود على أساس العمل المتعدد الأطراف بدلا من العمل الانفرادي، ونؤكد من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين.

نرحب بقرار العراق القاضي بتيسير عودة مفتشي الأمم المتحدة وتعاونه معهم بدون شروط وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، مما سيثبت للعالم بشكل سلمي أن أسلحة الدمار الشامل قد أزيلت من العراق.

ندعو العراق إلى مواصلة الامتثال الإيجابي لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) وجميع قرارات المجلس ذات الصلة الأخرى، والاستمرار في التزامه بالعملية. ونرى أن ذلك سيشكل خطوة هامة تفسح المجال أمام تسوية شاملة وسلمية لجميع القضايا المعلقة بين العراق والأمم المتحدة ويراعي مخاوف جميع الأطراف المعنية، بما فيها جيران العراق.

نشدد على أن الجهود الحالية لنزع السلاح في العراق لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها بل ينبغي لها أن تشكل أيضا خطوة نحو رفع الجزاءات وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

نرى أن التسوية السلمية للأزمة العراقية ستعمل على تمكين مجلس الأمن أيضا من ضمان سيادة العراق وحرمة أراضيه واستقلاله السياسي وأمنه، والامتثال للفقرة ١٤ من قراره ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل.

حرر في كوالالمبور، ماليزيا
٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣